الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

No. 5037 | الجمعة | 20 جمادى الأولى 1446 هـ | 22 نوفمبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

قرار لتنظيم قواعد صرف مواد البناء المدعومة في التموين الإنشائي

العجيل: توجيه الدعوم بما يفيد المواطنين وتوظيف استخدام المال العام ليحقق المواطن أقصى استفادة

القرار الجديد يمكن المواطنين من الحصول على أسعار أفضل وجودة أعلى في المواد المستخدمة في البناء

تعزيز قطاع البناء والتشييد في البلاد خطوة إيجابية تساعد في دعم المشاريع السكنية والتنموية

أصدر وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل القرار الوزاري رقم 222 لسنة 2024 بشأن قواعد صرف مواد البناء المدعومة في التموين الإنشائي يقضي بإعادة توجيه الدعوم بما يفيد المواطنين وتوظيف استخدام المال العام بشكل أكثر كفاءة ليحقق المواطن أقصى استفادة من الدعم ومنحه حرية الاختيار بما يتوافق مع احتياجاته الإنشائية

وقالت (التجارة) في بيان لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس الخميس إن الآلية الجديدة المنصوص عليها في القرار الجديد تتيح الفرصة لجميع الموردين المستوفين للشروط الدخول في نظام التموين وتوريد المواد الإنشائية للمستفيدين بما يحقق العدالة في التعامل مع جميع الموردين المحليين

وأوضحت أن الآلية الجديدة تعتبر بمنزلة إعادة تنظيم شاملة للدعم الإنشائي للمرة الأولى منذ العام 2012 إذ كان هناك دعم ثابت وسعر ثابت مع حد أعلى له أما القرار الحالي فهو دعم ثابت يقابله سعر متغير للمواد مما يمنح مرونة للمواطنين ويخلق منافسة محمودة بين الموردين تصب في مصلحة المواطن كما يفتح المجال لدخول 8 منتجات جديدة للمرة الأولى

وذكرت الوزارة أن القرار السابق كان "التكييف" من المواد المدعومة بقيمة 5000 دينار كويتي (نحو 16ر2 ألف دولار أمريكي) بينما زاد المبلغ في القرار الجديد ليصبح 6000 دينار (نحو 19ر5 ألف دولار)

وبينت أن مبلغ الخرسانة الجاهزة في المواد المدعومة في القرار السابق كان 8500 دينار (نحو 27ر6 ألف دولار) فيما زاد في القرار الحالي إلى 9000 دينار (نحو 29ر2 ألف دولار)

ولفتت إلى أنه تمت إضافة منتج جديد في المواد المدعومة وهو الألمنيوم (النوافذ) ويعتبر من أهم المواد الأساسية لبناء المنزل إذ تمت إضافة دعم له بما لا يتجاوز مبلغ 1000 دينار (نحو 3ر2 ألف دولار أمريكي)

وأوضحت (التجارة) أنه تمت إضافة خيار مستفيد (مواد اختيارية) بمبلغ 1000 دينار (نحو 3ر2 ألف دولار أمريكي) بين أربعة منتجات هي الأطقم الصحية والعازل المائي والأسلاك والسيجما لافتة إلى أن القرار نفسه أتاح للمواطن أحقية الاختيار بعدما كان محصورا بخيار واحد فقط ويجزئ المبلغ على حسب طلبه ما يجعل الدعم يصل للمواطن بشكل سليم ومناسب

التنفيذ بعد شهر

وقالت إن العمل بالقرار سيدخل حيز التنفيذ بعد شهر وقد نص القرار الذي حصلت (كونا) على نسخة منه على أن يفوض وكيل وزارة التجارة والصناعة باعتماد تعديل مخصصات مواد البناء وإعادة توزيع مبالغ الدعم بين مواد البناء المقررة وفقا لما يستجد على أسعارها في السوق المحلي أو ما تقتضيه المصلحة العامة كذلك تعديل مواد البناء مخفضة السعر واعتماد إدراج مواد جديدة دون تحميل المال العام أي أعباء وله في سبيل ذلك إصدار التعليمات المنظمة وتحديد الآليات اللازمة"

وأكدت الوزارة أن أسباب إعادة تنظيم دعم المواد الإنشائية هي لتوحيد آلية دعم المواد الإنشائية إذ انها مختلفة حاليا فمنها ما يدعم بمبالغ ثابتة ومقطوعة ومنها ما يدعم بمبالغ متغيرة وفقا لأسعار الموردين علاوة على عدم تضمين القرار الوزاري 69/2023 للمواد الإنشائية المخفضة السعر مما يستدعي إدراجه ضمن القرار الجديد

وأفادت بأن دعم المواد الإنشائية لجميع الفئات منظم في السابق بعدة قرارات وزارية ولا يوجد قرار واحد ينظمه وهو ما تم تداركه في القرار الجديد بحيث شمل دعم كل الفئات

وأشارت إلى أن تثبيت سعر بيع بعض المواد الإنشائية لا يتيح للموردين التنافس بتخفيض الأسعار لجذب المستفيدين فيما الآلية الجديدة تسمح لهم بذلك مما يعود بالفائدة ولمصلحة المستفيدين

وأوضحت أن مصطلح (مواد البناء) هو المواد المستخدمة في البناء والترميمات والتشطيبات الخارجية والداخلية التي حظيت بدعم مالي من الحكومة أو المدرجة بأسعار مخفضة بموجب هذا القرار وأحكامه مبينة أن (المواد الاختيارية) هي المواد التي يحق للمستفيد اختيار أحدها أو اثنتين منها بحدود مبلغ الدعم المخصص لها

وذكرت أن (المستفيد) هو صاحب العلاقة الذي حصل على قرض من بنك الائتمان الكويتي سواء كان قرض بناء أو قرض ترميم أو قرض شراء سكن أو قرض هدم وإعادة بناء وغيرها من الفئات الأخرى الواردة في القرار

أسعار أفضل

وقالت (التجارة) إن القرار الجديد سيمكن المواطنين من الحصول على أسعار أفضل وجودة أعلى في المواد المستخدمة في البناء مما يسهم في تعزيز قطاع البناء والتشييد في البلاد وهذه الخطوة تعتبر إيجابية وتساعد في دعم المشاريع السكنية والتنموية

وأكدت حرصها على إعطاء الأولوية للمنتج الوطني من خلال تعريفه بالقرار ومنحه الأولوية مع التأكيد على ضمان منع الاحتكار من خلال فتح المجال للتعديل والسماح بدخول المنتجات المستوردة في حال ارتفاع الأسعار أو وجود شبهات تلاعب مشيرة إلى إن هناك لبسا بتفسير معنى المنتج الوطني ومواد البناء المعنية بالدعم مما استدعى إضافة بعض التعريفات في القرار الجديد لتحديد المقصود منها وازالة اللبس

إعطاء الأولوية للمنتج الوطني ومنحه الأولوية مع التأكيد على ضمان منع الاحتكار

وزير التجارة خليفة العجيل

فتح المجال للتعديل والسماح بدخول المنتجات المستوردة في حال ارتفاع الأسعار أو وجود شبهات تلاعب

في إطار دعمه للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون

«الوطني» يشارك في مؤتمر لاستكشاف طرق سد فجوة التمويل المستدام والاستثمار في المناخ

في إطار التزامه بدعم الانتقال إلى اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون، وضمن مساندته لرؤية الكويت الشاملة للاستدامة والجهود العالمية للحد من آثار التغير المناخي، شارك بنك الكويت الوطني في مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP29 الذي انطلق في 11 نوفمبر بالعاصمة الأذربيجانية باكو، وتختتم أعماله اليوم

ووسط حضور دولي واسع، ضم رؤساء دول وحكومات، ووزراء وقياديين في القطاعين العام والخاص، وأكاديميين وممثلين للمجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، احتل موضوع تمويل المناخ والحاجة إلى تعبئة الموارد المالية والاستثمارات لمواجهة التغير المناخي، صدارة الموضوعات التي ناقشها هذا الحدث العالمي المهم، وأكد المشاركون في المؤتمرعلى ضرورة تكثيف وتسريع الجهود لتوفير تريليونات الدولارات اللازمة سنويا من أجل التكيف مع تغير المناخ وبما يمكّن دول العالم، خاصةالبلدان النامية،من مكافحةآثار التغير المناخي

الإقراض المستدام

وخلصت المناقشات إلى أن تمويل المناخ يتطلب ابتكارات في آليات التمويل إضافة إلى مساهمات كبيرة من القطاع الخاص، سواء من خلال الإقراض المستدام أو السندات الخضراء أو تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، وهو ما ينسجم مع إستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسيةالتي تتبناها مجموعة بنك الكويت الوطنيوالتي ترتكز إلى نهج قائم على أربع ركائز رئيسية ويكمن جوهرها في دعم التحول إلى اقتصاد مستدام وتعزيز التمويل المستدام في المنطقة

وفي هذا السياق، نجح بنك الكويت الوطني خلال النصف الأول من العام الحالي في إصدار أول سندات خضراء لمؤسسة مالية كويتية وأول الإصدارات الخضراء لبنوك المنطقة في عام 2024، وذلك بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، كما كان «الوطني» في مقدمة البنوك الكويتية التي اتخذت خطوات للاستفادة من التوجه العام نحو التمويل المستدام من خلال إطلاق خدمات ومنتجات في عملية التحول الأخضر عبر كل فروعه، منها قروض الرهن العقاري الأخضر، والتمويلات المرتبطة بالاستدامة،والقرض الاستهلاكي للسيارات الكهربائية، ، وقروض الإسكان منخفض الانبعاثات.

يوم التمويل

وفيما يتعلق بموضوع تمويل المناخ أيضا، شارك بنك الكويت الوطني في جلسة عُقدت في "يوم التمويل" لمؤتمر COP29 الموافق 14 نوفمبر الجاري تحت عنوان: "تمويل التحول إلى الطاقة منخفضة الكربون في آسيا والمحيط الهادئ"، نظمتها كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة(UN ESCAP)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEPFI)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، حيث جمعت الجلسة مجموعة متنوعة من المتحدثين من القطاعين العام والخاص حول العالم لاستكشاف الطرق المحتملة لسد فجوة الاستثمار في المناخ. ويواجه العالم فجوةفي الاستثمار بالمناخ تصل إلى 2.7 تريليون دولار سنويابحلول عام 2030. وفي منطقة الشرق الأوسط، يُتوقع أن تحتاج الدول إلى توفير 168 مليار دولار سنويا بحلول عام 2030 لمواجهة تحديات التكيف مع التغير المناخي والتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

وتطرقت المناقشات إلى "الانتقال العادل" كأحد المواضيع المحورية للاستثمارات المستدامة والعادلة،حيث إنهمع انتقال الاقتصادات نحو مستقبل أخضر وأقل كربوناً، تبرز أهمية ضمان شمولية التحول، مع التركيز على دعم الدول النامية وحماية الوظائف وتقليص الفجوات الاجتماعية. وانطلاقاً من دورها كوسيط مالي رئيسي، تواصل البنوك أداء دور حيوي في تسهيل هذا التحول المناخي العادل. وقد أظهرت الكويت تقدماًملحوظاً من خلال مساهمتها بأكثر من 23 مليار دولار لدعم البلدان النامية في الحد من آثار التغير المناخ يعبر الاستثمار في مشاريع الطاقة الخضراء وحماية البيئة

الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر

ومن الموضوعات المهمة التي ناقشها مؤتمر COP29 أيضاً ضرورة تسريع اعتماد تقنيات الطاقة النظيفة وتكثيف الجهود لتعزيز الاستثمارات في هذا النوع من الطاقة في الأسواق الناشئة.

فريق الاستدامة في بنك الكويت الوطني

وفي هذا الإطار، كان بنك الكويت الوطني حاضراً في "قمة التحول إلى الهيدروجين" التي نظمتها منظمة العمل المناخي على هامش المؤتمر، وتناولت تقنيات الهيدروجين منخفضة الانبعاثات كعنصر حاسم في تحولات الطاقة النظيفة.

وأكدت المناقشات خلال القمة على أهمية إنشاء البنية التحتية وتطوير اتفاقيات شراء قوية، وتعزيز التعاون الدولي ومعالجة الحواجز التنظيمية والسياسية لتوسيع استخدام تقنيات الهيدروجين منخفضة الانبعاثات بشكل فعال، علماً أن الهيدروجين الأخضر يوفر فرصاً هائلة للحد بشكل كبير من انبعاثات الكربون في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وأصبح الهيدروجين الأخضر من أبرز نقاطالنقاش المحورية في إستراتيجية تحول الطاقة في الكويت، إذ تسعى البلاد إلى تطوير خطة رئيسية تهدف إلى توفير 25 جيجاوات من الطاقة الإنتاجية للهيدروجين الأخضر بحلول عام 2050، ما يعكس التزامها القوي بالاستثمار في الطاقة النظيفة وتعزيز جهودها لتحقيق مستقبل مستدام.

التعاون بين القطاعين العام

وشدد المشاركون في القمة على ضرورة التعاون بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الشراكات بينهما من أجل سد فجوة التمويل المستدام. وتُظهر الدراسات أن هناك عجزاً في الاستثمار بقيمة 380 مليار دولار في صناعة الهيدروجين، ما يؤكد الدور الحاسم للتمويل المستدام في سد هذا العجز. ويؤمن بنك الكويت الوطنيأنه من خلال استخدام رأس المال الخاص لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة واسعة النطاق، مثل مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فضلاً عن الهيدروجين الأخضر ومشاريع كفاءة الطاقة، يمكن لهذه الشراكات أن تضمن استدامة البنية التحتية وقابلية هذه التقنيات للتطبيق اقتصادياً، وخاصة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التزام ثابت

وتؤكد مشاركة بنك الكويت الوطني في هذا الحدث العالمي المهمالتزامه بتعزيز تكاتف الجهود عالمياً، سواءً في القطاع العام أو القطاع الخاص، من أجل تقليل أضرار التغير المناخي ودعم خطط مكافحته.

وقام بنك الكويت الوطني بخطواتهامة لدمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطته وأعماله الرئيسية، لتصبح ركيزة أساسية في جميع نماذج أعماله وعملياته التشغيلية وثقافته المؤسسية. ويشمل ذلك سعي البنك لوصول محفظة الأصول المستدامة إلى نحو 10 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2030، بالإضافة إلى وضع أهداف مرحلية لخفض الانبعاثات التشغيلية بنحو 25 % بحلول عام 2025.

بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على انخفاض مؤشرها العام 33.64 نقطة

بورصة الكويت

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها الخميس على انخفاض مؤشرها العام 33ر64 نقطة بنسبة بلغت 0ر46 في المئة ليبلغ مستوى 7319ر32 نقطة.

وتم تداول 314ر7 مليون سهم عبر 19759 صفقة نقدية بقيمة 67ر4 مليون دينار (نحو 205ر5 مليون دولار)

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 42ر49 نقطة بنسبة بلغت 0ر63 في المئة ليبلغ مستوى 6703ر40 نقطة من خلال تداول 216ر4 مليون سهم عبر 12174 صفقة نقدية بقيمة 35ر2 مليون دينار (نحو 107ر3 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 32ر93 نقطة بنسبة بلغت 0ر42 في المئة ليبلغ مستوى 7835ر97 نقطة من خلال تداول 98ر2 مليون سهم عبر 7585 صفقة بقيمة 32ر17 مليون دينار (نحو 98ر11 مليون دولار).

وفي موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 15ر10 نقطة بنسبة بلغت 0ر23 في المئة ليبلغ مستوى 6538ر16 نقطة من خلال تداول 124ر19 مليون سهم عبر 7482 صفقة نقدية بقيمة 22ر8 مليون دينار (نحو 69ر5 مليون دولار).

وكانت شركات (كفيك) و(بيت الطاقة) و(امتيازات) و(عقار) الأكثر ارتفاعا فيما كانت شركات (الكوت) و(بترولية) و(تحصيلات) و(وربة ت إ) الأكثر انخفاضا